الأمم المتحدة

TD/551

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
17 November 2025
Arabic
Original: English

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20-23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

إعلان الاجتماع الخامس لمنتدى الشباب إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تشكيل مستقبل التجارة والتنمية

1- يتضمن هذا الإعلان أولويات وتوصيات الشباب المشاركين في الاجتماع الخامس لمنتدى الأونكتاد للشباب، الذي عُقد في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025 في إطار الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد السادس عشر). وقد وفّر الاجتماع الخامس للمنتدى، الذي حضره 293 مشاركاً من 61 بلداً، إلى جانب 445 شاباً إضافياً شاركوا في حلقتين دراسيتين شبكيتين قبل انعقاد الأونكتاد السادس عشر، منتدى عالمياً لمناقشة مستقبل عادل وشامل ومفضٍ إلى التحول بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2- وقد اختار المشاركون الشباب ثلاثة مواضيع رئيسية اعتبروا أنها الأكثر أهمية فيما يتعين على الشباب تناوله من مواضيع في هذه المرحلة، وهي بناء اقتصادات قادرة على الصمود وشاملة للجميع ومستدامة؛ وتسخير التكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية؛ ومستقبل العمل والتعليم. ووُضعت في إطار كل مجال من هذه المجالات الثلاثة اقتراحات وتوصيات تتعلق بالسياسة العامة من أجل عرضها على الدول الأعضاء في الأونكتاد السادس عشر.

أولاً- بناء اقتصادات قادرة على الصمود وشاملة للجميع ومستدامة

3- وفق ما أكّده تقرير الأمينة العامة للأونكتاد المقدم إلى الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، ففي عالم يواجه أزمات متداخلة وسلاسل إمداد هشة وتزايد أوجه عدم المساواة، يتطلب تشكيل المستقبل تحولاً هيكلياً نحو اقتصادات أكثر قدرةً على الصمود وشمولاً واستدامةً[1]. ويجب أن تسير القدرة على الصمود والشمول والاستدامة جنباً إلى جنب، بدءاً من تعزيز الصناعات المحلية والتجارة الإقليمية ووصولاً إلى تحقيق نتائج

(1) انظر https://unctad.org/publication/shaping-future-driving-economic-transformation-equitable-inclusive-and-sustainable.

الرجاء إعادة الاستعمال

في مجاليْ العمل اللائق والتحول الأخضر. ويمثل الشباب عوامل مهمة في قيادة هذا التحول. فهم قادة المجتمعات ورواد الأعمال والمبتكرون والعمال في المستقبل، ولذلك يمكنهم إعادة تصور النظم الاقتصادية التي تخلق الفرص، وتُمكِّن الناس، وتحمي الكوكب، وتعزيز هذه النظم.

النمو الشامل والقدرة على الصمود محلياً

4- يجب أن يسير النمو الشامل والقدرة على الصمود محلياً جنباً إلى جنب. وينبغي أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى زيادة الفرص الحقيقية للفئات الأكثر تضرراً من عدم المساواة والصدمات المناخية والعمل غير الآمن، وأن يدعم في الوقت نفسه النظم المحلية بما يكفي حتى تكون قادرة على استيعاب الاضطرابات والتعافي منها.

5- ويشدد الشباب على أن النمو الشامل يتطلب تضامناً دولياً في شكل تمويل متباين وتخفيف عبء الدين، بما يعكس القدرات المتفاوتة للبلدان. ويشدد الشباب على أن الوصول العادل إلى التمويل والقدرة على تحمل الدين عاملان أساسيان لتمكين البلدان النامية من الاستثمار في التحول نحو اقتصاد قادر على الصمود وشامل ومستدام. ويقيّد الدين الخارجي الاستثمارَ في الشباب، ويفضي إلى فرض تدابير تقشفية تقوّض التعليم والابتكار والتوظيف. وينبغي تنفيذ أدوات التمويل المنصف، مثل تلك التي قُدِّمت في التزام إشبيلية، على نطاق واسع، لضمان نظام مالي عالمي عادل. ومن دون عدالة مالية، يظل مستقبل الأجيال الشابة في خطر. ويدعم الشباب الأونكتاد في الدور القيادي الذي يضطلع به لتطوير هيكل مالي شامل للجميع ويدعون إلى تعزيز الجهود في هذا الاتجاه.

6- وتظل ريادة الأعمال الشبابية نهجاً من النهج الفعالة التي تمكّن من تعزيز النمو القادر على الصمود والشامل والمستدام. ويتطلب تعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب في البلدان النامية تهيئة بيئة مواتية وشاملة للجميع تفضي إلى الوصول العادل إلى التعليم الجيد والتمويل والشبكات؛ وبنية تحتية فعالة للخدمات اللوجستية والنقل؛ وقوة عاملة ماهرة ومتاحة. ويظل الحصول على التمويل هو العامل التمكيني الأهم بين هذه العوامل. ويمكن أن تتحول الإصلاحات المحددة الأهداف، وإجراءات التسجيل المبسطة، والائتمان البالغ الصغر، وأسعار الفائدة المنخفضة لمن يبادرون لأول مرة إلى تأسيس شركة أعمال ولصالح الفئات المحرومة (بمن في ذلك الشباب والنساء) إلى عوامل محفِّزة للفرص.

7- ولا تزال نسب كبيرة من الشابات خارج دائرة ريادة الأعمال، حيث يواجهن حواجز يتعلق بعضها بالتصورات داخل المجتمع والبعض الآخر بالسلامة والتمويل. وتتطلب معالجة هذه الأمور تصميم سياسات متعددة الجوانب تتصدى، في جملة أمور، لقضايا الحصول على التمويل والمنح الدراسية ودعم رعاية الأطفال وحملات التوعية التي تجعل من أدوار القيادة التي تضطلع بها المرأة أمراً طبيعياً. وبالمثل، يجب إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وشباب الريف والمهاجرين من خلال تصميم أطر تشاركية يسهل الوصول إليها.

8- وعلاوة على ذلك، تكمن واحدة من الفرص الواعدة للتنمية في المشاريع الاجتماعية التي يقودها الشباب. لذلك، يحث الشباب الدول الأعضاء على النهوض بأنشطة التوعية في صفوف الأطر التمكينية لإعطاء الأولوية لهذه المشاريع لما تنطوي عليه من فوائد اجتماعية واقتصادية. وتجمع هذه المبادرات بين الابتكار والإدماج، وتلبي الاحتياجات البيئية والمجتمعية وتوفر في الوقت نفسه فرص عمل. ويُعدّ الاعتراف العلني بهذه المزايا؛ والتمويل الميسر؛ والاندماج في المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وأطر الاقتصاد الاجتماعي عوامل حيوية لإطلاق العنان للإمكانات التي تنطوي عليها هذه المشاريع.

التنمية القادرة على تحمل تغير المناخ

9- يسلط الشباب الضوء على أن أزمة المناخ هي واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً، ويشددون على أن معالجتها تتطلب وضع العدالة المناخية في صميم أي تحول اقتصادي أخضر وشامل. ولذلك، يدعو الشباب إلى تنفيذ اتفاق باريس تنفيذاً فعالاً، لا سيما فيما يتعلق بمظاهر الظلم التي تمثلها أزمة المناخ بالنسبة إلى البلدان النامية.

10- ويتأثر الشباب والمجتمعات الضعيفة، لا سيما في البلدان النامية، بشكل غير متناسب بانعكاسات تغير المناخ، في حين أنهم لا يؤثرون إلا تأثيراً محدوداً على عمليات صنع القرار ذات الصلة. وبالتالي، يجب أن يضمن الانتقال نحو الاستدامة تمكين الأشخاص الأكثر تضرراً من المشاركة في صياغة الحلول.

11- ويدعو الشباب إلى إزالة الحواجز المستمرة التي تقف حجر عثرة أمام عمل الشباب في مجال المناخ، بما في ذلك العوامل التي تقيّد دورهم في وضع السياسات، وعدم كفاية التمويل المتاح للمشاريع التي يقودها الشباب، ومحدودية فرص الوصول إلى أنشطة المناصرة المضطلع بها على المستويين الوطني والدولي. واستناداً إلى جميع الحواجز الرئيسية التي تم تحديدها والتي تقف حجر عثرة أمام النمو الشامل والمستدام، يدعو الشباب إلى ما يلي: تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية؛ والاستثمار في البنية التحتية الخضراء اللامركزية، مثل مصادر الطاقة المتجددة المجتمعية والزراعة الذكية مناخياً؛ والنهوض بالتمويل المجتمعي والتعاونيات؛ وتوفير الدعم المنظم لأنشطة الابتكار التي يقودها الشباب.

12- ويعرب الشباب كذلك عن اهتمامهم باستكشاف مفاهيم مثل الاقتصادات الدائرية ونظرية اقتصاد الدونات للتحقق من أن النشاط الاقتصادي يدعم رفاهية الإنسان والبيئة، وبإعادة الناس والكوكب إلى دائرة التركيز. ويدعم الشباب الجهود المبذولة في إطار مبادرة Beyond Lab *"الشباب يتحرك نحو عالم لا تقتصر فيه التنمية على أرقام الناتج المحلي الإجمالي"*، وهي مبادرة تأخذ في الاعتبار مؤشرات مختلفة تعيد رفاهية الإنسان والكوكب إلى دائرة التركيز[(2)]. وعلاوة على ذلك، يؤيد الشباب الفكرة القائلة بأن الاقتصادات القادرة على تحمل تغير المناخ هي جزء لا يتجزأ من السياق الاجتماعي والثقافي، مما يعني أنه لا يوجد نظام أو مسار واحد مناسب لكل السياقات في العالم.

13- ويدرك الشباب كلاً من الفرص المفضية إلى التحول والتحديات الناشئة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي. فالتوسع السريع للذكاء الاصطناعي يتطلب استهلاكاً كبيراً للطاقة والموارد، الأمر الذي قد يقوض أهداف المناخ العالمية في حالة إدارته بطريقة غير مسؤولة. لذلك يدعو الشباب إلى تطوير بنية تحتية خضراء ومستدامة للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك استخدام الطاقة المتجددة ومراكز بيانات تعمل بكفاءة وممارسات التكنولوجيا الدائرية، للتأكد من أن التقدم التكنولوجي يساهم في تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ والاستدامة البيئية بدلاً من أن يضر بهما.

آليات التعاون الجديدة

14- يعتبر الشباب أن تعزيز المجتمعات المحلية أمرٌ بالغ الأهمية في أوقات الصدمات الاقتصادية أو البيئية. فالمجتمعات المحلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باحتياجات سكانها ويمكنها تقديم خدمات تعزز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وتؤدي المجتمعات القوية والمترابطة دوراً حيوياً في دعم الصحة النفسية للشباب من خلال ما توفره من شبكات اجتماعية وفرص للنمو الشخصي والمهني.

(2) انظر https://www.thebeyondlab.org/initiative/beyond-gdp.

15- ويعتبر الشباب أن التعاون الإقليمي مهمّ أيضاً لأنه يمكن أن يعزز استقلال الأقاليم وقدرتها التنافسية بسبل منها زيادة القدرة على التفاوض الجماعي. ويرى الشباب أنه لا غنى عن نظام مستقل يحقق التجارة الحرة غير المشروطة وعن القيود التجارية في أوقات النزاع.

16- كما يعتبر الشباب أن إشراك المرأة في النشاط الاقتصادي، وكذلك في المفاوضات وتصميم السياسات، عنصر أساسي في آليات التعاون. وينبغي إيجاد حلول تراعي الفوارق بين الجنسين لضمان إدماج المرأة بشكل عادل والتصدي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، ينبغي إشراك الفئات الضعيفة، مثل شباب السكان الأصليين والشباب من خلفيات عرقية وإثنية متنوعة والشباب المنتمين إلى مجتمع الميم الموسّع، في عمليات صنع القرار.

17- وتحقيقاً للتعاون على نطاق العالم، يدعو الشباب إلى تصميم عمليات عادلة ومنصفة تحقق التعاون المشترك، فضلاً عن تبادل التقنيات والموارد وأفضل الممارسات المستدامة. علاوة على ذلك، يشدد الشباب على ضرورة الاعتراف بالتفاوتات العالمية للتحقق من أن التعاون الدولي يراعي الظروف المختلفة للبلدان. وتنعكس أوجه عدم المساواة هذه في التأثير غير المتناسب لأزمة المناخ على مختلف البلدان، حيث تتضرر بعض البيئات والاقتصادات المحلية أكثر من غيرها.

18- ويدعو الشباب إلى التعاون الدولي لضمان الانتقال العادل إلى اقتصاد يعمل ضمن حدود الكوكب، حيث تشارك المناطق التي قد تكون أقل تأثراً بتغير المناخ مشاركةً فعالةً. بالإضافة إلى ذلك، يتسم التعاون بين الأجيال بأهمية حاسمة في مواجهة التحديات التي يطرحها الانتقال إلى اقتصادات قادرة على الصمود وشاملة ومستدامة. ولا يطلب الشباب إشراكهم في المناقشات فحسب، بل يبتغون المشاركة في إنشاء مساحات للنقاش. ويسهم التعاون بين الأجيال في الربط بين الابتكار والإبداع والخبرة والذاكرة المؤسسية والشرعية لتصميم سياسات تستند إلى التجارب الحية للشباب.

ثانياً- تسخير التكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

19- تشهد التنمية العالمية تحولاً نتيجة الابتكار التكنولوجي. فتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرائدة الأخرى لديها القدرة على تسريع التقدم نحو النمو المستدام. بيد أن هذه الإمكانات لا تتجسد بشكل متساوٍ في كل مكان. فالحواجز الهيكلية لا تزال تمنع ملايين الشباب من المساهمة في الابتكار المفضي إلى التحول والاستفادة منه. ويشدد الشباب على أن الوصول إلى التكنولوجيا والبيانات والمهارات الرقمية غير متكافئ إلى حد كبير، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. ولكي تتحول التكنولوجيا إلى قوة للإدماج بدلاً من الانقسام، يدعو الشباب إلى اتخاذ إجراءات مدروسة لتمكين الشبان المبتكرين والمبدعين؛ ومواصلة تطوير البنية الأساسية والمهارات الرقمية؛ ومراعاة أصواتهم في حوكمة التكنولوجيات الناشئة.

تهيئة بيئات مواتية لتعزيز قدرة الشباب على الابتكار

20- يؤكد الشباب على أن الابتكار ليس امتيازاً لقلة من الناس، بل هو قدرة جماعية يمكن أن تقود إلى تحقيق الإدماج والاستدامة وخلق الفرص عندما تتوفر الظروف المناسبة. فالمبتكرون الشباب من مختلف المناطق يستخدمون بالفعل التكنولوجيا لمواجهة تحديات العالم الحقيقي، بدءاً من حصر المخاطر المتصلة بالفيضانات إلى إنشاء مشاريع يقودها الشباب وتطوير منصات تعليم شاملة. ويدعو الشباب إلى إنشاء نظم دعم أقوى تسمح لهم بترجمة الأفكار إلى أفعال وتكنولوجيا. لذلك ينبغي أن تحرص الحكومات على تعزيز بيئة مواتية يعمل فيها المبتكرون الشباب. ويبدأ ذلك بالتعليم، حيث تُدمَج المهارات الرقمية ومهارات ريادة الأعمال ضمن الكفاءات الأساسية في جميع المستويات.

21- ويشكل الربط الالكتروني اليوم شرطاً مسبقاً لإيجاد الفرص. لذا، يجب أن يُنظر إلى الاستثمارات العامة في النطاق العريض والتكنولوجيات المفتوحة ومراكز الابتكار المجتمعية باعتبارها بنى تحتية اجتماعية لا تقل أهمية عن الطرق أو المدارس. وعليه، يدعو الشباب الدول الأعضاء إلى سد الفجوة الرقمية من خلال الاستثمار في النطاق العريض والبنية التحتية، لا سيما في المناطق الريفية والمهمشة. وتُشجَّع أيضاً الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير الربط الالكتروني وإتاحة إمكانية الوصول إلى الأدوات المفتوحة المصدر. ويؤكد الأونكتاد، في *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2025*، أن الذكاء الاصطناعي الشامل يعتمد على البنية التحتية والبيانات والمهارات[3]. فمن دون هذه العناصر، ستتعمق الفجوة الرقمية، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. ويتطلب سد هذه الفجوة إجراءات عامة مدروسة وشراكات عالمية واستراتيجيات تتيح الربط الالكتروني بتكلفة ميسورة مع إعطاء الأولوية للمجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات والمجتمعات ذات الدخل المنخفض.

22- ويؤكد الشباب على الحاجة الملحة إلى التصدي للحواجز التي يواجهها رواد الأعمال الشباب، لا سيما أولئك الذين ينشطون في الاقتصاد غير الرسمي، من أجل تأمين حماية الملكية الفكرية. ولمّا كان 96,8 في المائة من العمال الشباب في البلدان النامية يمارسون نشاطاً غير رسمي حسب التقديرات، لا يزال معظم المبتكرين الشباب خارج دائرة نظم الملكية الفكرية الرسمية بسبب التكاليف الباهظة والتعقيدات الإدارية والتوجيه القانوني والتقني المحدود. هذه الفجوة تُضعف قدرة الشباب على حماية الأفكار الأصلية وتحد من إمكانية توسيع نطاق الابتكار الشامل المتجذر في المجتمع المحلي. وتعزيزاً لفرص الوصول إلى الخدمات على أساس الإنصاف، يدعو الشباب الدول الأعضاء إلى تعزيز أطر الملكية الفكرية المبسطة والميسورة التكلفة والشفافة، بما في ذلك عمليات التسجيل منخفضة التكلفة، والإعفاءات من الرسوم المستهدفة والخدمات الاستشارية. وينبغي أن تُستكمل هذه الجهود ببرامج لبناء القدرات تعزز معرفة الشباب بنظم الملكية الفكرية.

مشاركة الشباب والحوكمة الشاملة للجميع

23- يدعو الشباب إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة في حوكمة الابتكار. فالتشريعات المتعلقة بالتقنيات الناشئة، من حوكمة البيانات إلى الذكاء الاصطناعي، لا تراعي الأصوات الشابة إلى حد كبير. ومع ذلك، ستؤثر المسائل الأخلاقية والاجتماعية المحيطة بالأتمتة واستخدام البيانات في تحديد مستقبل هذا الجيل. لذلك، تُعَدّ الآليات التي تتيح مشاركة الشباب في الاستراتيجيات الرقمية، ومخططات المشتريات التي تفضّل المشاريع التي يقودها الشباب، والمشاورات المفتوحة بشأن سياسة التكنولوجيا أساسيةً لضمان الشرعية والثقة.

التحوّل التكنولوجي المسؤول والشامل والأخضر

24- يعتقد الشباب أن الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يكون أداة للاندماج والتقدم، وليس سبباً للانقسام. ويشعر الشباب بالقلق، على نحو ما بيّنه الأونكتاد، من أن غالبية البحوث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والبنية التحتية للبيانات تتركز في عدد قليل من البلدان ذات الدخل المرتفع أو المتقدمة تكنولوجياً، وهو ما ينطوي على خطر ترسيخ أوجه عدم المساواة العالمية. لذا، لا بد أن تعزز استراتيجيات الذكاء الاصطناعي قدرة الاقتصادات المحلية على الصمود وتمنع تركز القوة التكنولوجية والاقتصادية في عدد قليل من المناطق. وبناءً عليه، يدعو الشباب إلى تعاون إقليمي ودولي من أجل وضع أطر شاملة ومراعية للسياق تكفل حوكمة الذكاء الاصطناعي حوكمةً تجعل من التكنولوجيا محركاً للازدهار المشترك بدلاً من أن تكون مصدراً للانقسام.

(3) انظر https://unctad.org/publication/technology-and-innovation-report-2025.

25- ويلاحظ الشباب أيضاً أن الحوكمة العالمية والأطر التنظيمية للذكاء الاصطناعي تتسم بالتشرذم وأن إنفاذ اللوائح الحالية لحماية البيانات وجودة البيانات والخصوصية غالباً ما تكون ضعيفة وغير كافية لحماية حقوق المستخدمين وضمان الاستخدام الأخلاقي البيانات.

التعاون العالمي

26- على المستوى الدولي، يجب أن يوجه التعاون المتعدد الأطراف عمليةَ التحول الرقمي. ولما كانت حوكمة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا تتسم بالتشرذم، ثمة إمكانية لظهور معايير غير متسقة ولتوسّع الفجوات. ويمكن اتباع نهج منسق وشامل للشباب تحت رعاية الأمم المتحدة ضماناً لتوافق المبادئ الأخلاقية وحوكمة البيانات وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الرائدة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب توسيع نطاق الاستثمار في البنية التحتية الرقمية العامة العالمية، والابتكارات المفتوحة المصدر، والشراكات في مجال بناء القدرات، مع الحرص في الوقت نفسه على تشريك الشبكات الشبابية باعتبارها من الشركاء الفاعلين. وهناك حاجة أيضاً إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والوصول العادل إلى التمويل وإشراك الشباب في الأطر التي تُصنَع فيها السياسات.

27- ويجب على الحكومات أن تعترف بالشباب باعتبارهم شركاء في البناء. ويمكن أن يكتسي هذا الاعتراف طابعاً مؤسسياً من خلال آليات التمثيل الرسمي وخطط التمويل المشتركة بين وزارات العمل والتعليم والتكنولوجيا.

ثالثاً- مستقبل العمل والتعليم

28- بينما يمر العالم بفترة من التغيير المتسارع، يمثل مستقبل العمل والتعليم تحدياً خطيراً وفرصة استراتيجية في آن واحد. فالطابع الملح للقضايا المناخية والتحولات التكنولوجية السريعة والتحولات الديموغرافية والنماذج الاقتصادية الجديدة تعيد تشكيل الأنماط التي تتبعها المجتمعات للتعلّم والإنتاج والنمو. وغالباً ما يواجه الشباب في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً حواجز هيكلية، من بينها عدم المساواة في الوصول إلى التعليم وبيئات الابتكار، والمؤسسات التي عفا عليها الزمن، وضعف الحماية القانونية. ومع ذلك، لا يمثل الشباب فئة بين الفئات الأكثر تضرراً فحسب، بل هم أيضاً المحرك الرئيسي للتحول.

29- وما انفك الشباب يصممون حلولاً شاملة وسبل عيش قادرة على الصمود في الفصول الدراسية وفي الأسواق غير الرسمية وفي المنصات الرقمية. ويعتمد نجاحهم على كل من التدريب التقني وتنمية مجموعة متكاملة من الكفاءات من أجل التنمية البشرية، مثل القدرة على التكيف والتفكير النقدي والتعاطف والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والأخلاقيات والتعاون. ولإطلاق العنان لهذه الإمكانات، يحث الشباب على الاستثمار في تجديد المؤسسات. وتُعَدّ الشفافية والإدماج والمشاركة المدنية الأساسَ لمستقبل مستدام ومنصف وآمن في كل من مجالي العمل والتعليم.

تطوير المهارات اللازمة لعالم متغير

30- تلبيةً لمتطلبات سوق العمل السريعة التطور، يجب أن تتأكد الدول الأعضاء من أن نظم التعليم والتدريب المهني تُكسِب الشباب مهارات القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وتحليل البيانات والتفكير النقدي والقدرة على العمل باستخدام التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. ويدعو الشباب أيضاً إلى النهوض بالعلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وريادة الأعمال، باعتبارها محركات للابتكار تمكّن الشباب من إيجاد حلول مستدامة وتوليد فرص العمل ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام والشامل. وضماناً لاستخدام التكنولوجيا الرقمية بطريقة آمنة ومسؤولة،

ينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء أيضاً سياسات بشأن الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي وأن توفر للشباب تثقيفاً حول استعمال وسائل التواصل الاجتماعي.

31- ويدرك الشباب أيضاً أهمية تعزيز المجموعة المتكاملة من الكفاءات، بما في ذلك في مجالات التواصل والتعاون والقدرة على التكيف والإبداع، وهي أمور ضرورية للحصول على وظيفة. فهذه الكفاءات تساعد الشباب على التعامل مع أسواق العمل المتغيرة وسياقات العمل الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، فضلاً عن الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود.

32- وينبغي أن تعزّز الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية النظمَ التي يسهل الوصول إليها والتي تعترف بالتعلم خارج حدود التعليم الرسمي وتمنح شهادات بذلك. ويمكن أن يشمل ذلك الشهادات المصغرة، مثل الشهادات التي تقدمها أكاديمية مستقبل العمل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[4] والأطر المتكاملة التي تثبت صحة المهارات المكتسبة من خلال البرامج غير الرسمية والتجريبية، مثل برنامج إمبريتيك التابع للأونكتاد[5].

التعليم من أجل الإدماج وإتاحة الفرص

33- لا تزال الحواجز المستمرة أمام التعليم الجيد تؤثر على الفئات المهمشة، لا سيما الفتيات وشباب السكان الأصليين والمتعلمين في المناطق الريفية. ويمثل انخفاض مستويات الالتحاق بالمدارس، ومحدودية البنية التحتية، والانفصال الثقافي حواجز أمام التنمية الشاملة وتكوين رأس المال البشري. لذلك، يدعو الشباب إلى مواصلة الجهود الرامية إلى الاستثمار في البنية التحتية المادية والرقمية في جميع مستويات التعليم، لا سيما في المراحل المبكرة، لضمان إمكانية الوصول إلى التعليم بمختلف مستوياته. علاوة على ذلك، يوصي الشباب بدعم قنوات التعليم غير التقليدية (مثل وسائل التواصل الاجتماعي والإذاعة والتعليم عن بعد والدراسات المستقلة) للوصول إلى المجتمعات المحرومة، وذلك حرصاً منهم على تعميم الفائدة وتحقيق الإنصاف. بالإضافة إلى ذلك، يمكن سدّ الفجوات التعليمية بالاستعانة بمنصات التعلُّم التكيُّفية القائمة على الذكاء الاصطناعي لتقديم تعليم يراعي الظروف الخاصة بكل شخص. ويشدد الشباب أيضاً على أهمية ترجمة المواد التعليمية إلى اللغات المحلية وتشجيع المحتويات والسياقات المناسبة ثقافياً.

34- وتُحَث الدول الأعضاء أيضاً على إشراك الشباب في تصميم سياسات التعليم الوطنية والدولية. وينبغي الإصغاء إلى أصوات الشباب باعتبارها مصدراً قيماً للمعلومات في بناء نظم تعليم تلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

العمل الهادف والآمن

35- لا يزال الشباب في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية يواجهون مستويات بطالة مرتفعة وتبايناً بين التعليم واحتياجات سوق العمل. وتمثل محدودية فرص الحصول على التعليم الجيد والتدريب المهني وفرص العمل اللائق، لا سيما بين الفئات الضعيفة والعمال غير الرسميين، حاجزاً أمام التنمية الشاملة. لذلك، يشجع الشباب الدول الأعضاء على إضفاء الطابع المؤسسي على الأدوار الاستشارية للشباب في صنع سياسات العمل، بما يضمن مشاركتهم المجدية في صياغة استراتيجيات التوظيف الشاملة.

(4) انظر https://www.undp.org/eurasia/future-work-academy.

(5) انظر https://unctad.org/topic/enterprise-development/Empretec.

36- ومن الجدير بالملاحظة أن عالم العمل أخذ يتشـــكل من جديد وبوتيرة غير مســـبوقة نتيجة توسع الأنشطة القائمة على اقتصاد العربة التي تعرّض العمال الشباب لأشكال جديدة من الضعف. ففي جميع الاقتصـــادات النامية، ينخرط الملايين من الشـــباب في الأعمال الرقمية والأعمال القائمة على المنصات دون حماية اجتماعية أو أمن وظيفي أو فرص للترقي المهني. هذا النموذج الناشئ يهدد بتطبيع حالة عدم الاستقرار وتقويض حقوق العمال، ويمكن أن يوقِع الشباب في فخ دورات من العمالة المنخفضة المهارات وغير المستقرة. ثم إن غياب التنظيم وآليات المفاوضة الجماعية يتركهم في حالة دائمة من عدم اليقين، مما يقوض تكوين رأس المال البشري والنهوض بالإنتاجية على المدى الطويل. لذا، يدعو الشباب إلى تهيئة ظروف عادلة وتوفير الحماية الاجتماعية وإيجاد مســـارات لتنمية المهارات في إطار الأنشـــطة القائمة على اقتصـــاد العربة، وذلك لصـــون كرامة العمال الشـــباب والحفاظ على طاقتهم الإبداعية وقدرتهم على الصمود.

37- علاوة على ذلك، ينبغي أن تعترف الدول الأعضـــاء بمســـاهمة الاقتصـــاد غير الرســـمي وتدعم انتقال العاملين في القطاع غير الرســـمي والمؤســـســـات التي تنشـــط في القطاع غير الرســـمي إلى دائرة الاقتصـــاد النظامي. ويتطلب القيام بذلك تحســـين إمكانية الوصـــول إلى المعلومات والتمويل والتدريب والحماية الاجتماعية؛ وتوفير ظروف العمل اللائقة وضمان الأمن الوظيفي وتشجيع آليات تمثيل العمال.

38- علاوة على ذلك، يدعو الشباب إلى تعزيز نماذج التعلم المزدوج التي تجمع بين التعليم الأكاديمي والتدريب المهني في القطاعات الناشئة. ويمكن تيسير الوصول إلى سوق العمل من خلال الفعاليات التي تهدف إلى إقامة الشـــبكات ومعارض التوظيف في الجامعات ومواءمة التعليم مع احتياجات ســـوق العمل من خلال الإرشاد والتدريب الداخلي والتعلّم القائم على المشاريع والتوجيه المهني الشخصي المستمر الذي يقوم على استخدام التكنولوجيا والملائم لكل شخص.